المعالجّة والحلول الاقتصاديّة لمعضّلة التضّخم النقديّ من منظور إسلامي

(دراسة مقارنة مع النظام الوضعي)

الدكتور فؤاد بن حدو

كلية العلوم الاقتصادية، علوم التجارية، علوم التسيير، بلقايد وهران، دولة الجزائر.

تعد ظاهرة التضخم النقدي من المسائل العويصة التي عجزت الاقتصاديات الوضعية عن معالجتها واكتفت فقط بإعطاء بعض التفسيرات لا غير. وقد ازدادت هذه الظاهرة واشتد عودها في ظل الاعتماد على قاعدة الأوراق النقدية وتخلي عن قاعدة الذهب والفضة وانعكست آثارها على الأفراد والدول، فاتجه علماء الاقتصاد إلى تفسير هذه الظاهرة، وبيان آثارها من عدة زوايا، وحاولوا إعطاء الحلول لمعالجتها .وسنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء ومعرفة الحلول التي يمكن أن يقدمها الاقتصاد الإسلامي لهذه الظاهرة التي استفحلت في السنوات الأخيرة الماضية من خلال تقسيم هذا البحث إلى ثلاثة مباحث رئيسية: التضخم وأنواعه، وأسباب التضخم وآثاره، وعلاج التضخم والحلول المقترحة في الاقتصاد الإسلامي والوضعي (مقارنة).

مفهوم التضخم Inflation

تعددت المفاهيم الاقتصادية في تحديد معنى التضخم، فمن الاقتصاديين من بين تحديده لكلمة التضخم بناءً على الأسباب المنشئة له، ومنهم من بني على الآثار المترتبة عليه[١] . وعليه سنكتفي بذكر أهمها:

أولاً– التعريف المبني على النظرية الكمية: التضخم النقدي بناء على هذه النظرية هو: " كل زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار"[٢] .

ثانياً– التعريف المبني على نظرية الدخل والإنفاق: تعرف هذه النظرية التضخم بناءً على أسباب نشوئه بأنه: " الزيادة في معدل الإنفاق والدخل" . فازدياد الدخل النقدي والإنفاق النقدي يسبب ارتفاع الأسعار ومن ثم تضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالة ثبات[٣] .

ثالثاً– التعريف المبني على آثار التضخم: عرف أصحاب هذه النظرية التضخم بأنه: " التضخم هو الزيادة في المستوى العام للأسعار" . وهذا التعريف هو الذي يعتمد عليه معظم علماء الاقتصاد[٤] .

---

[١] غازي عناية،"التضخم المالي"، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م، ص 53.
[٢] ناظم محمد نوري الشمري،" النقود والمصارف"، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1987م، ص 266.
[٣] غازي عناية،"التضخم المالي"، مرجع سابق، ص 16-17.
[٤] محمد زكي شافعي، " مقدمة في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، دم، 1982م، ص 135.

رابعاً– ومنهم من ذهب إلى أن كلمة التضخم تعني معاني ومفاهيم كثيرة[١]:

١. التضخم في الأسعار: عندما ترتفع الأسعار ارتفاعاً غير عادي وغير مألوف.

٢. التضخم في الدخل: عندما ترتفع الدخول النقدية للأفراد ارتفاعاً غير عادي وغير مألوف.

٣. التضخم في العملة: ويشمل كل زيادة كبيرة ومستمرة في النقود المتداولة في الأسواق.

٤. التضخم في التكاليف: ويشمل الارتفاع الحاصل لاثمان عوامل الإنتاج السائدة في أسواق السلع.

خامساً– وعرف بعض الاقتصاديين التضخم بأنه: " عبارة عن نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة"[٢]. هذا المفهوم للتضخم قد جمع كل الانتقادات الموجهة للمفاهيم الأخرى للتضخم، وهو إخراج للتضخم عن حقيقته[٣].

وفي ظل هذا التضارب الواضح والجليّ في فهم معنى التضخم نذهب إلى ما أجمع عليه علماء الاقتصاد على أنّه في ظل نظام قاعدة الذهب فإن الميّزة الأساسية لهذا النظام هي الثبوت النسبي في الأسعار[٤]، واجمعوا على أن من نتائج التضخم الارتفاع العام في مستوى الأسعار، وهذا هو القاسم المشترك لتعاريف التضخم. ولا بد من الربط بين هاتين النقطتين لصياغة معنى محدد للتضخم. ففي نظام قاعدة الذهب تثبت الأسعار نسبياً، وذلك لأن نظام الذهب هو النظام تلقائي كما يقول علماء الاقتصاد.

أنواع التضخم Types of inflation:

أولاً– التضخم الجامح Hypey Inflation: وهو أخطر أنواع التضخم، إذ ترتفع بسببه الأسعار بمعدل كبير جداً وتنخفض قيمة النقود حتى تصبح تافهة جداً. وتفقد النقود القدرة على أداء وظائفها، حتى تصبح عديمة القيمة حيث يقض الأمر، إصدار عملة جديدة لتحل محل العملة القديمة[٥].

---

[١] غازي عناية،" التضخم المالي"، مرجع سابق، ص 10-11.

[٢] حسين بن سالم جابر الزبيدي،" التضخم والكساد"، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2008م، ص33، عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد،" اقتصاديات النقود-رؤية إسلامية"، دط، دم، 2008م، ص420.

[٣] أحمد حسن، " الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 2002م،، ص 326.

[٤] عادل عبد المهدي، " التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي"، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1978م، ص 111.

[٥] د.عدنان خالد التركماني،" السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1988م،ص101، غازي عناية،" التضخم المالي"، مرجع سابق، ص 62، إسماعيل هاشم، " مذكرات في النقود والبنوك"، دار النهضة العربية، بيروت، دت، ص 200-201، ناظم محمود نوري الشمري،" النقود والمصارف"، مرجع سابق، ص 280.

ثانياً– التضخم الزاحف GreepingInfation: ويسمى بالتضخم المتوسط، وغير الجامح، وهذا النوع هو المنتشر في دول العالم في الوقت الحاضر، وهو تضخم ترتفع فيه الأسعار ببطء ولكن بشكل مستمر.[١] بحيث تكون آثاره أقل خطورة ويسهل على السلطات مكافحته والحد من آثاره[٢].

ثالثاً– التضخم المتسارع Accelerated inflation: وهذا النوع من التضخم يصف تزايد الأسعار بمعدلات أعلى من التضخم الزاحف ولفترات زمنية قصيرة[٣].

رابعاً– التضخم الأصيل أو الصريح Original inflation: ويحدث عندما لا تقابل الزيادة في الطلب الكلي زيادة الإنتاج مما ينعكس في صورة زيادة في الأسعار[٤].

خامساً– التضخم المكبوت: Suppressed Inflation وهذا النوع يصف حالة من ضبط الأسعار من قبل السلطات المسئولة بحيث لو تركت الأسعار دون إجراءات مضادة لارتفعت ولكن تدخل السلطات ثبت الأسعار عند حدود لا تعبر عن واقع الحال[٥].

أسباب التضخم وآثاره

الأسباب النقدية وغير النقدية للتضخم:

أولاً– الأسباب النقدية للتضخم: لم يتفق علماء الاقتصاد على تحديد أسباب التضخم، والسبب في ذلك يعود إلى اختلافهم في مفهومه، حيث يقول الأستاذ حسين غانم: " إن ظاهرة التضخم تعتبر من أدق وأخطر الظواهر الاقتصادية، وأشدها غموضاً، فالتضخم بالنسبة لعلماء الاقتصاد كمرض السرطان بالنسبة لعلماء الطب، لا يعرف سببه على وجه اليقين، ومن ثم فقد أخفق العلماء في التوصل إلى الوسائل الحاسمة للقضاء على هذا المرض الاقتصادي حتى الآن"[٦]. أما من حيث أسبابه فنذكر:

---

[١] إسماعيل هاشم، " مذكرات في النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 197-198.
[٢] علي السالوس،" التضخم والكساد وكيف عالجها الإسلام"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، دبي، العدد 172، أوت 1995، ص 58
[٣] حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 1426هـ/2005م، ص248.
[٤] كامل علاوي كاظم الفتلاوي، حسن لطيف كاظم الزبيدي، "مبادئ علم الاقتصاد"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1430هـ/2009م، ص273
[٥] حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص248
[٦] حسن غانم،" ليس التضخم ارتفاعاً في الأسعار"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد 14، 1403هـ، ص 28.

١. التمويل بالعجز: وهو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، فتلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق طرح الأوراق المالية، والتي تصير بدورها غطاءاً للعملة الورقية[١].

٢. تمويل النفقات العسكرية: النفقات العسكرية سواء منها التي تكون قبل الحرب للاستعداد لها أو أثناءها، أو بعدها لمعالجة ويلات الحرب، سبب مهم أيضاً من أسباب التضخم[٢].

٣. إصدار النقود البنكية: إن توسع البنوك في خلق نقود الودائع يؤدي إلى نتائج الإصدار النقدي، وبالتالي يجب الاحتفاظ بالاحتياطي الكامل(١٠٠٪) في هذه البنوك، ليسهل على البنك المركزي التحكم في حجم النقد المتداول[٣].

٤. زيادة التكاليف أو النفقات: يقول علماء الاقتصاد الوضعي أنه من الممكن أن تنشأ حالة التضخم إذا طلب العمال الرفع من أجورهم وقدراتهم الشرائية أعلى من درجة مساهمتهم في الخدمات التي يقدمونها مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار[٤].

ثانياً–الأسباب غير النقدية للتضخم: قد يرى البعض أن التضخم لا ينشأ عن فائض عرض النقود، ويبدو أن السبب يرجع إلى طبيعة علم الاقتصاد الراهن وموقفه من النقود، فهو لا يرى على أنها مجرد وحدة للحساب ووسيط للتبادل، وإنما هي أداة سياسية أكثر من كونها أداة اقتصادية، ولذلك ظهرت مفاهيم جديدة للتضخم غلب عليها الطابع السياسي. وكمثال على ذلك ظهور مدرسة اقتصاديات جانب العرض لتفسير التضخم، والتي وقفت وراء البرنامج الاقتصادي للرئيس ريغان إبان حملته الانتخابية سنة ١٩٧٩م، وكذلك وراء البرنامج الاقتصادي لمرغريت تاتشر"[٥]. فأخذت هذه المدرسة تفسر التضخم على أساس الخطة السياسية.

فمهما يكن من أمر فإن هذا الزعم لا يخلو من بعض الحقيقة، ولكنه لا يقدم تفسيراً مستقلاً لحدوث ارتفاع عام في مستوى الأسعار، فهذه القوى غير النقدية لا يمكنها أن تؤثر بشكل مستمر على معدل التضخم إذا لم يصاحبها تغير مستمر في معدل نمو فائض العرض النقدي[٦].

---

[١] عادل عبد المهدي،"التضخم العالمي والتخلف الاقتصادي"، معهد الإنماء العربي، بيروت، الطبعة الأولى، 1978م، ص 69-70، إسماعيل هشام،"مذكرات في النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 204.

[٢] أحمد حسن، " الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"، مرجع سابق، ص 331

[٣] جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة"، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، الطبعة الاولى، 1428هـ/2007م، ص 129.

[٤] د.عدنان خالد التركماني،" السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"، مرجع سابق، ص 98.

[٥] رمزي زكي،" الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة- ضمن- كتاب "التضخم في العالم العربي"، دار الشباب، الكويت، الطبعة الأولى، 1986م، ص26-29.

[٦] عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد،"اقتصاديات النقود-رؤية إسلامية"، مرجع سابق، ص 421.

الآثار الاقتصادية للتضخم:

يؤدي التضخم إلى أخطار بالغة الخطورة، وترجع بداية ظاهرة التضخم عند شيوع الدراهم والدنانير المغشوشة، وذلك لأن جزءاً من قوتها الشرائية لا يستند إلى ذات المعدن، ومن هنا فقد كانت قيمتها الاسميّة أكبر من قيمتها الحقيقيّة. ثم ازدادت واستفحلت ظاهرة التضخم في هذا العصر في ظل الأوراق النقدية فأفرزت أثارا خطيرة. وقد نبه الفقهاء إلى أضرار ظاهرة التضخم ومساوئها، ويعد الإمام محمد ابن ادريس الشافعي –رحمه الله– صاحب المذهب الفقهي الشافعي، أول من تكلم عن آثار التضخم. وقد نقلا كل من الإمام النووي والإمام السيوطي–رحمهما الله– عنه ذلك في قوله: " أن فيه إفساداً للنقود، وإضراراً بذوي الحقوق وغلاء الأسعار وانقطاعاً للأجلاب، وغير ذلك من المفاسد "[١]، ويمكن إيجاز هذه الآثار فيما يلي:

أولاً– آثار التضخم في إعادة توزيع الدخل الحقيقي:

١. تعريف الدخل الحقيقي: يقصد بالدخل الحقيقي: "مجموع كميات السلع والخدمات التي يستطيع أفراد المجتمع الحصول عليها بدخولهم النقدية"[٢].

٢. أقسام أصحاب الدخول: ويمكن تقسيم أصحاب الدخول إلى:

- أصحاب الدخول الثابتة: تعد هذه الفئة من أكثر فئات المجتمع تضرراً بانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع الأسعار، وتشتمل أصحاب معاشات التقاعد والإعانات الاجتماعية، ونظراً لثبات دخولها فإنها تتأثر إلى حد كبير بانخفاض القوة الشرائية للنقود وارتفاع مستوى الأسعار[٣].
- أصحاب الأجور والمرتبات: وتمتاز هذه الفئة بإمكانية تغير دخولها ولكن بنسبة أقل من مستوى الأسعار[٤]. بحيث يحصلون عادة على زيادات في مرتباتهم عند ارتفاع مستوى الأسعار، لكن هذه الزيادات لا تمنح لهم إلا بعد مدة طويلة من الزمن، وبنسبة تقل كثيراً عن نسبة ارتفاع الأسعار[٥].

---

[١] الإمام النووي، " المجموع شرح المهذب"، مع تكملة لأبي الحسن على عبد الكافي السبكي، وتكملة نجيب المطيعي، دار الفكر، دم، دت، المجلد السادس، ص 10، كتاب الزكاة، باب زكاة الذهب والفضة، فرع: يكره للإمام ضرب الدراهم المغشوشة ودليل ذلك، الإمام جلال الدين السيوطي، " قطع المجادلة عند تغيير المعاملة " مطبوع ضمن " الحاوي للفتاوي"، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د.ن، 2009م، الجزء الأول، ص119.

[٢] أحمد حسن، " الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"، مرجع سابق، ص 333.

[٣] جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 131.

[٤] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[٥] أحمد حسن، " الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"، مرجع سابق، ص 334.

ثانياً– آثار التضخم على الالتزامات المالية الآجلة: يفقد التضخم النقود القدرة على أداء وظائفها، فلا يقبلها الأفراد في التعامل إذا انخفضت قيمتها بشكل كبير كما أن تذبذب قيمتها يجعلها غير صالحة كمقياس للقيمة، فيدفع الأفراد للتخلص منها. فإذا ارتفعت الأسعار وانخفضت القوة الشرائية للنقود يتضرر الدائنون، ولذلك فإن كثير من الفقهاء أعطوا أهمية خاصة لهذه المسألة[١].

ثالثاً– آثار التضخم على الأخلاق: يؤثر التضخم النقدي سلباً على الأخلاق، فيؤدي إلى انتشار الفساد الاجتماعي، فعند ارتفاع الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للنقود، مع ثبات مرتب موظفي الدولة، فإنهم سيلجئون في الغالب إلى تأمين حاجتهم المادية عن طريق استغلال وظائفهم، فيقدمون خدمة مشروعة أو غير مشروعة عن طريق الرشوة[٢]. وهذا ما نلمسه بوضوح في هذا العصر، حيث عم البلاء، وكثرا الرشاوى، ولن تستقر الأحوال إلا بعد تحسين أحوال هذه الفئة من المجتمع، وذلك عن طريق رفع مرتبات الموظفين بما يتناسب مع ارتفاع الأسعار ليتحقق لهم حد الكفاية[٣].

رابعاً– آثار التضخم على الاقتصاد: من آثار التضخم على اقتصاد نذكر كذلك[٤]:

١. ارتفاع الأسعار بالنسبة للطبقات الفقيرة.

٢. استمرار التضخم يزيد تفضيل الاحتفاظ بالسلع والعقارات عن النقود.

٣. زيادة سرعة تداول النقود زيادة كبيرة عندما يصبح الأفراد أقل رغبة في الاحتفاظ بها.

٤. حدوث عجز في ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار الصادرات مقابل الواردات.

٥. فقدان الثقة في العملة النقدية المحلية بتوجه الناس إلى شراء العملة الصعبة والتخلص من النقود المحلية وتفضيلهم الاحتفاظ بالعملات الصعبة لأنها أكثر استقراراً في سعرها.

٦. صعوبة تنفيذ المشروعات بصفة نهائية لصعوبة تقدير ارتفاع الأسعار خلال فترة انجاز هذه المشروعات، وعليه يصبح التخطيط صعب التنفيذ.

---

[١] جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة"، نفس الصفحة، ص 132.

[٢] موسى آدم عيسى،" آثار التغيرات في قيمة النقود وكيفية معالجتها في الاقتصاد الإسلامي"، مجموعة دالة البركة، جدة، الطبعة الأولى، 1993م، ص 228-229، محمد زكي شافعي،" مقدمة في النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 110.

[٣] أحمد حسن، " الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي- قيمتها وأحكامها"، مرجع سابق، ص 334.

[٤] د.عدنان خالد التركماني،" السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"، مرجع سابق،ص101-102، جمال بن دعاس، " السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي- دراسة مقارنة"، مرجع سابق، ص 132، حسام داود، مصطفى سلمان، عماد الصعيدي، خضر عقل، يحي الخصاونة، "مبادئ الاقتصاد الكلي"، مرجع سابق، ص253، إسماعيل هاشم، " مذكرات في النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص 203،. M.E. Benissad, "Essais D'analyse Monétaire" OPU, Alger, 1975, p 83

٧. انخفاض قيمة النقود يؤدي إلى كسب المدينين وخسارة الدائنين مما يؤدي إلى فقدان روح التعاون بين أفراد المجتمع مما يجعل العلاقة القائمة بينهم مبنية على العلاقات المادية دون العلاقات الأخلاقية.

٨. تخفض جودة بعض السلع بسبب سهولة تسويق السلع الرديئة في ظل ارتفاع الأسعار.

علاج التضخم والحلول المقترحة في الاقتصاد الإسلامي والوضعي

تباينت أراء الاقتصاديين في علاج مشكلة التضخم في الاقتصاد الوضعي بين الكينزيين والنقديين ولنبينها على النحو التالي:

علاج التضخم والحلول المقترحة في الاقتصاد الوضعي.

أولاً– عند المدرسة الكينزية: يرى جون مينارد كينز John Mynard Keynes (١٨٨٣–١٩٤٦م):

أنه إذا وصل الاقتصاد إلى مرحلة التوظيف الكامل، حيث لا تكون الطاقات الإنتاجية والموارد الاقتصادية معطلة، فإن الأفراد يتجهون إلى الادخار ويزداد الطلب على النقود، فيحدث في هذه الحالة خلل بين الادخار والاستثمار، فتظهر مشكلة البطالة، والعلاج الذي يقدمه كينز في هذه الحالة هو خفض سعر الفائدة، وخفض الضرائب، وزيادة الإنفاق الاستثماري، ويترتب على ذلك عودة الاقتصاد مرة أخرى إلى مرحلة التوظيف الكامل فيرفع سعر الفائدة، وترفع الضرائب. ثم ظهر ما يسمى "بمنحنى فليبس" الذي ساعد على زيادة اليقين بأفكار هذه المدرسة فرأى أن هناك علاقة عكسية بين معدل التضخم ومعدل البطالة، ففي الفترات التي تقل فيها معدلات البطالة تقل معدلات الأجور النقدية، لذلك فإن علاج التضخم يكمن في ازدياد البطالة، إذ هي الثمن الذي يدفع لمكافحة التضخم، فالمشكلة تكمن إذن في التوفيق بين معدلات البطالة ومعدل التضخم[١]. غير أن هذا العلاج لم يكن نافعاً، فالمدرسة الكينزية تهتم بالسياسة المالية وتهمل السياسة النقدية، الأمر الذي أدى إلى ضعف حوافز الاستثمار نتيجة زيادة الضرائب وكذلك زيادة اقتراض الحكومي من الجهاز البنكي مما أدى إلى الإفراط في إصدار الأوراق النقدية، على أنه لوحظ وجود معدلات عالية للتضخم مع وجود البطالة، ومن هنا فشلت المدرسة الكينزية في أفكارها[٢].

---

[١] رمزي زكي،" الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة- ضمن كتاب"التضخم في العالم العربي"، دار الشباب، الكويت، الطبعة الأولى،1986م، ص13-16، غازي عناية،" التضخم المالي"، مرجع سابق، ص 20، ناظم محمد نوري الشمري،"النقود والمصارف"، مرجع سابق، ص 270،

[٢] رمزي زكي،" الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة- ضمن كتاب"التضخم في العالم العربي"، مرجع سابق، ص 21-22،

ثانياً– عند مدرسة شيكاغو(النقديين) : ظهرت المدرسة التحليل النيوكلاسيكي في مدرسة شيكاغو النقدية إلى الوجود عقب فشل المدرسة الكينزية، وهي تعاديها في أفكارها، وقد سمي أنصارها بالنقديين حيث قام فريدمان وزملاؤه سنة ١٩٥٦م، بدراسة حول العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، وميزوا بدقة بين الأسعار المطلقة والأسعار النسبية، كما جمعوا بين التحليل الكلي "لفيشر" والتحليل الجزئي لمدرسة "كامبردج"، وغيرها[١] . وترى هذه المدرسة أنه لا علاقة بين التضخم والبطالة، فالتضخم ظاهرة نقدية بحتة، فهو يعبر عن اختلال التوازن بين عرض النقود وبين الطلب عليها، فوجود زيادة غير مرغوب فيها في عرض النقود تلجئ الأفراد إلى التخلص من العرض الزائد الذي يفوق طلبهم عن طريق زيادة في الإنفاق، وهذا يؤدي بدوره إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذه الزيادة في المستوى العام الأسعار لا يمكن أن تتحقق مال يتم تمويلها بوسائل نقدية جديدة، وهكذا يحدث التضخم، فتكون معالجة التضخم إذن في نمو كمية النقود بمعدلات تناسب مع زيادة حجم الإنتاج، وعدد السكان[٢] .

ويلاحظ أن أفكار مدرسة النقديين أكثر واقعية وهي الأقرب في معالجة وفهم التضخم ويمكن أن تحقق أهداف السياسة النقدية، ولهذا انتشرت أفكارهم لمعالجة المشاكل الاقتصادية وإدارة النشاط الاقتصادي عموماً.

علاج التضخم والحلول المقترحة في الاقتصاد الإسلامي

أولاً– علاج التضخم عند الفقهاء: إن مسألة التضخم ليست مستحدثة، بل إن مصطلح التضخم هو المستحدث أما معناه فليس جديداً، فالتضخم هو رخص النقود والذي تأكد أكثر فأكثر بعد الانتقال من النقود الذهبية والفضية إلى الفلوس.

ففي تاريخ النقود حدثت نقلة نوعية كبيرة، عندما تم الانتقال من النقود الخلقية إلى النقود الاصطلاحية، ونقلة نوعية أكبر عندما تم الانتقال من النقود الخالصة إلى النقود المغشوشة فكانت هناك دراهم مغشوشة، وفلوس. ومع مالقيته هذه النقلة من هجوم لعل أبرز قادته المقريزي–رحمه الله–، إلا أن أمر هذه النقود في الواقع كان أقوى من أمرها في الفكر. فعمت البلوى بهذه النقود، وصار الفقهاء أمام ضغط واقعي جديد هو تغير هذه النقود التي

[١] سحنون محمود، " دروس في الاقتصاد النقدي والمصرفي"، جامعة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية 2003/2004م، ص71.
[٢] رمزي زكي،" الموقف الراهن للجدل حول ظاهرة التضخم الركودي ومدى ملاءمته لتغير الضغوط التضخمية بالبلاد المختلفة- ضمن كتاب التضخم في العالم العربي"، مرجع سابق، ص 13-18، شارلسليفنسون، " التضخم العالمي والشركات المتعددة الجنسيات"، ترجمة سهام الشريف، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، 1976م، ص23، غازي عناية،" التضخم المالي"، مرجع سابق، ص 48.

هي معرضة للإبطال والكساد. كما هي معرضة للرخص والغلاء وكان في طليعة من اهتموا ببيان أحكام هذه النازلة الجديدة الإمام السيوطي–رحمه الله– في رسالته: " قطع المجادلة عند تغيير المعاملة"، والفقيه ابن عابدين– رحمه الله– في كتابه: "تنبيه الرقود على مسائل النقود"[1]. وتتلخص آراء الفقهاء في تغير قيمة النقود، رخصاً وغلاءً، كما يلي[2]:

١. إذا كان القرض نقوداً خلقية، خاصة أو مرجوحة الغش، فالقرض يرد مثله سواء رخصت النقود أو غلت أو بقيت كما هي.

٢. إذا كان القرض نقود اصطلاحية، راجحة الغش، ففيه ثلاثة آراء:

- يرد القرض بمثله، ولا يلتفت إلى رخص النقود وغلائها، وهو قول أبي حنيفة، والمالكية عند المشهور عندهم، والشافعية والحنابلة.
- يرد القرض بقيمته يوم القرض، وهو قول أبي يوسف من الحنفية، ولعله وجه عند الحنابلة.
- يرد القرض بقيمته، إذا كان تغير القيمة بالرخص أو الغلاء تغيراً فاحشاً، وهو وجه عند المالكية.

ثانياً– علاج وحلول التضخم عند المعاصرين: سبق أن ذكرنا أن التضخم الجامح تصاحبه ظاهرة ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة النقود إلى درجة كبيرة بين عشية وضحها، وقد رأى الاقتصاديون أن الحل الوحيد لهذا النوع من التضخم لا يكون إلا عن طريق استبدال النقود القديمة بنقود جديدة. وفي الحقيقة أن قصر العلاج على هذا الطريق فقط لا يكفي بل لا بد من اتخاذ خطوات أخرى تساند هذه الخطوة وهي[3]:

١. إلزام الحكومة بإصدار كمية محدودة من النقود تتناسب مع قدرتها الاقتصادية وعدم السماح لها بحرية إصدار النقود بدون حدود لأنه إن سمح لها بذلك فستعود الفوضى في عملية إصدار النقود مما يشكل سبباً مباشرا في انخفاض عملتها وارتفاع الأسعار مرة أخرى والعودة إلى المرض القاتل.

٢. من أجل تقيد سلطة الحكومة في إصدار كمية النقود لا بد من استقلال البنك المركزي عن هيمنة الحكومة، وإعطاء هذا البنك سلطة إصدار النقود بالقدر الذي يتحاج إليه الأمة في عمليات التبادل لأن العبرة في النقود لقوتها الشرائية لا لكميتها.

---

[1] د.رفيق يونس المصري، "بحوث في الاقتصاد الإسلامي"، دار المكتبي، دمشق، الطبعة الثانية، 1430هـ/2009م، ص 198-199.

[2] نزيه حماد، "تغير النقود"، ضمن "دراسات في أصول المداينات في الفقه الإسلامي"، دار الفاروق، الطائف، الطبعة الأولى، 1411هـ/1990م، ص222.

[3] د.عدنان خالد التركماني،" السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام"، مرجع سابق، ص116-117.

٣. تشجيع الإنتاج والقطاع الخاص لقيامه بمهامه الأساسية في عملية الإنتاج أي العودة إلى المبدأ الإسلامي والأصل في الاقتصاد الإسلامي القاضي بحرية الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي ضمن الحدود الشرعية.

٤. إعادة الأموال التي استولى عليه الحكام والمستفيدون من الحروب الأهلية والأوضاع السياسية القائمة في مثل هذه البلاد لأنها أموال أخذت عن طريق الظلم والظلم ظلمات يوم القيامة. ثم إن هذه الأموال إن عرف لها صاحب تعاد إليه وان لم يعرف لها صاحب أو أخذت من أموال الدولة فيجب إعادتها إلى بيت مال الدولة كما فعل عمر بن عبد العزيز–رضي الله عنه– عندما تولى الخلافة مع بني أمية الذين استولوا على كثير من الأموال ظلماً وبقوة السلطان وبطرق غير شرعية.

ولقد ذكر كذلك الدكتور حسن شحاته حزمة من الحلول لمعالجة التضخم نذكرها على النحو التالي[١]:

١. إصلاح النظام النقدي الحالي وربط كمية النقود بالإنتاج.

٢. تحريم الاكتناز والحث على استثمار الأموال.

٣. ترشيد الإنفاق وتحريم الإسراف والتبذير والإنفاق الترفي.

٤. زيادة الإنتاجية عن طريق تحفيز العنصر البشري معنويا ومادياً.

ويبدو أن معرفة سبب التضخم النقدي بشكل صحيح في الاقتصاد الإسلامي هو الذي يعطي العلاج الناجح لحل هذه المشكلات، فقد مر معنا أن السبب يكمن في إصدار الأوراق النقدية زيادة عن التغطية المعدنية في ظل قاعدة الورق النقدي ومن هنا فإن العلاج هو إعادة الصلة القوية بين الأوراق النقدية وغطائها المعدني، أي الرجوع إلى قاعدة الذهب والفضة، بالإضافة إلى زيادة الإنتاج المؤدية إلى الاحتفاظ بالرصيد المعدني. وهذا ما يؤكد لنا أن التضخم ما كان إلا في الفترات التي خرجت النقود فيها عن قاعدة الذهب والفضة.

[١] حسن شحاتة،" الفائدة الربوية وقود التضخم النقدي وليس تعويضاً عنه"، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد6، جمادى الأولى، 1402هـ، ص 08.